اسم المقال: القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام 2004 (دراسة تحليلية)
اسم الكاتب: زينب حمزة عبد شدهان، أ.م.د. قاسم شعيب عباس السلطاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1509
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام 2004 (دراسة تحليلية)

Political leadership and indicators of sustainable development in Singapore after 2004 (analytical study)

الباحثة: زينب حمزة عبد شدهان** ا.م.د قاسم شعيب عباس السلطاني*

Zainab Hmza Abed Shadha Assist. Prof Dr.Kaseim Sh. Abbas Al-Sultani

المستخلص

أن القيادة السياسية السنغافورية نجحت نجاحاً كبيراً في تحقيق التنمية الشاملة، وتمكنت من خلال سياساتها وخططها وإستراتيجياتها الوطنية الحديثة والمتطورة وذات النظرة المستقبلية من ان تحقق قفزات نوعية في المجالات الصناعية والتجارية والمالية الحديثة، ما إنعكس على تقدم وإرتفاع مؤشراتها التنموية بشكل كبير، من خلال أرتفاع مؤشرات التجارة الخارجية، وزيادة حجم الإستثمارات الاجنبية، اما المؤشرات الاجتماعية والبيئية فقد ادركت القيادة السياسية ضرورة اجراء توازن فعال ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئية بما يتلائم والعصر الحديث، فضلاً عن التطور الكبير في القطاعات المؤسسية والتقنية والتكنولوجية وإنتشار خدمات الانترنت ووسائل الاتصالات الحديثة، وتمكنت من تحقيق هذه الاهداف من خلال سياساتها وأستراتيجياتها الوطنية ذات الرؤية المستقبلية، التي أستطاعت تطوير القطاعات التعليمية والصحية، والقضاء التام على الفقر والبطالة، بالتالي تمكنت القيادة السنغافورية بالسياسات الناجحة والمتوازنة وتراكم الخطط التنموية من تحقيق تقدم اقتصادي كبير، وتمكنت من ان تحقق ارتفاع كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية على حداً سواء، ما جعل منها واحدة من ابرز الاقتصاديات العالمية الصاعدة واكثرها أستقراراً وتطوراً.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية_ التنمية المستدامة_ سنغافورة.

---

*بحث مستل

** جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية_ قسم النظم السياسية والسياسات العامة. zainabhamzaabd@yahoo.com

* جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية_ قسم النظم السياسية والسياسات العامة. Qassimalsultani@yahoo.com

Abstract

The Singaporean political leadership has achieved great success in achieving comprehensive development, and through its modern, developed and forward-looking national policies, plans and strategies, has been able to achieve qualitative leaps in the modern industrial, commercial and financial fields, which was reflected in the progress and rise of its development indicators significantly, through the rise of indicators Foreign trade, and an increase in the volume of foreign investments. As for the social and environmental indicators, the political leadership realized the necessity of striking an effective balance between economic development and social and environmental development, Therefore, the Singaporean leadership was able, through successful and balanced policies and the accumulation of development plans, to achieve great economic progress, and was able to achieve a significant rise in the indicators of sustainable development in the economic, social, environmental and institutional sectors alike, which made it one of the most prominent emerging global economies and the most stable and developed.

Keywords: Political Leadership_ Sustainable Development_ Singapore.

المقدمة

تؤدي القيادة السياسية دوراً مهماً في تقدُم أو تراجع مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية) والعكس صحيح، لما لها من تأثير مباشر على هذه المؤشرات من خلال سياساتها وإستراتيجياتها وخططها الوطنية التي تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي والبيئي والإستقرار الإجتماعي والتطور المؤسسي، وبقدر تعلق الأمر بالقيادة السياسية السنغافورية فقد نجحت في رفع مؤشرات التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة من خلال توجهاتها وإستراتيجياتها لتطوير العملية التنموية، وأدت الدور الأساس في تحويل سنغافورة الى دولة متطورة تنافس الدول المتقدمة، وتمكنت من

خلال سياساتها وخططها الوطنية من تحقق قفزة نوعية، ومن أجل الحفاظ على إستمراية العملية التنموية وتحقيق رؤيتها المستقبلية عملت القيادة السياسية بعد عام (2004) على تطويره سياساتها وخططها التنموية بما يتلائم والتطورات المحلية والدولية، إذ تمكنت سنغافورة بفضل السياسات الناجحة والمتوازنة من تحقيق تقدم إقتصادي وإستقرار إجتماعي، وارتفاع كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في قطاعاتها كافة (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية)، ما جعل منها واحدة من ابرز الاقتصاديات العالمية الصاعدة في العالم، وهذا ما سوف يتم البحث فيه من خلال الوقوف على دور القيادة السياسية السنغافورية في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية بعد عام (2004) كما يأتي:

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في المحاولة لتكملة النقص في الأبحاث التي تتناول دور القيادة السياسية السنغافورية في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تحديد مفاهيم القيادة والتنمية المستدامة بصورة علمية وأكاديمية، فضلاً عن الوقوف على أهم المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمرسسية، وتوضيح العلاقة الترابطية بين القيادة السنغافورية وارتفاع مؤشرات التنمية في سنغافورة بعد عام (2004) .

هدف البحث: أن الهدف الرئيس لهذ البحث هو محاولة الكشف عن العلاقة الترابطية بين القيادة السياسية السنغافورية وتحقيق التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام (2004)، ومدى تأثيرها على واقع المؤشرات التنموية، فضلاً عن البحث في دور القيادة السياسية في مؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بالمجالات كافة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

مشكلة البحث: تكمن إشكالية البحث في مسار القيادة السياسية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام(2004) ودورها في تغيير واقع مؤشرات التنمية ويتفرع من هذه الاشكالية اسئلة فرعية هي:

1. ما هو مفهوم القيادة السياسية وما هو مفهوم التنمية المستدامة ؟
2. ما هو دور القيادة السنغافورية في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام (2004) ؟
3. هل نجحت القيادة السنغافورية في رفع مؤشرات التنمية المستدامة ام لا بعد عام (2004)؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة أساس مفادها، ان كلما ازداد العمل على أيجاد قيادة سياسية تتمتع بالخبرة والكفاءة العلمية والعملية، كلما أفضى ذلك الى زيادة فرص تحقيق التنمية المستدامة في سنغافورة ورفع مؤشراتها التنموية بعد عام (2004).

منهجية البحث: أستوجبت فرضية البحث الإعتماد على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي لتوظيفه كلما إستدعت الضرورة إلى ذلك، لإتمام هذه البحث على أكمل وجه، كما يأتي:

1. **المنهج الإحصائي:** تم الاعتماد على المنهج الاحصائي لقياس مؤشرات التنمية ومدى تراجعها او إرتفاعها في سنغافورة بعد عام (2004).
2. **المنهج التحليلي النظمي:** الذي يعد المنهج الاساس في هذه البحث للوقوف على دور القيادة السياسية السنغافورية في تحقيق التنمية المستدامة ورفع مؤشراتها التنموية بعد عام (2004).

حدود البحث: أن الحدود الزمانية للبحث موضع الدراسة إقتصرت على المدة من عام (2004)، لغاية الوقت الحاضر، وكذلك الحدود المكانية إقتصرت على البحث في هذه المؤشرات في جمهورية سنغافورة.

هيكلة البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث ولأجل الإحاطة الشاملة بالموضوع، قسم البحث إلى خمسة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة والإستنتاجات، إذ تناول المبحث الاول مفهوم القيادة والتنمية المستدامة، بينما تناول المبحث الثاني المؤشرات الإقتصادية، في حين ناقش المبحث الثالث المؤشرات الإجتماعية، والمبحث الرابع المؤشرات البيئية، أنتهاءً بالمبحث الخامس الذي تناول المؤشرات المؤسسية.

أولاً: مفهوم القيادة والتنمية المستدامة

1: مفهوم القيادة السياسية

إن أصل كلمة القيادة في اللغة العربية ينحدر من الفعل الثلاثي (قُود)، فالقائد هو: المندوب بالقيادة جمعاء، أي بمعنى: ترؤس تلك الجماعة، وتدبير وادارة أمرها، وهذا يعني أنه المسؤول عن تلك الجماعة والناطق باسمها، والقيادة تعني الأخذ بالزمام أو السير به تجاه غاية ما[1]، وحضي مفهوم القيادة السياسية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين، وتعددت العلوم والتخصصات التي اهتمت بهذا المفهوم، ولابد من الإشارة هنا إلى عدم وجود إجماع عام على تحديد مفهوم موحد وشامل لها، إذ عرف

[1] جميل كاظم المناف، القيادة والأزمة الحضارية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1981، ص40.

علماء الاجتماع القيادة السياسية على انها ظاهرة اجتماعية توثر في نشاط الجماعة التي تعمل على تحقيق اهدافها، فوجود مجموعة من الافراد يتطلب وجود شخص قادر على التأثير فيهم والتفاعل معهم لتحقيق هدف معين، ويُعرف القاموس الشامل القيادة السياسية بأنها: "**ممارسة التأثير والسلطة والنفوذ السياسي في نطاق علاقة معينة بين الافراد والقيادة أو بين القيادة والجماعة في المجتمع، عن طريق عضوا أو أكثر فيها، وتعني احتلال المكانة العليا في أي تنظيم اجتماعي او سياسي وادارة شؤون ذلك التنضيم**"[1]، فالقيادة السياسية حسب تعريف الكاتب (لبينس ونانيس_Lepines and Nanes) هي: "**الاستخدام الحكيم للقوة اللازمة لبدء الفعل وإسناده، أي إمكانية ترجمة النوايا إلى واقع**"[2]، أما (آرنولد وفيلدمان_Arnold and Feldman) فقد عرفها بأنها: "**ممارسة التأثير من قبل القائد على سلوك واحد أو أكثر من الناس لتحقيق أهداف معينة**"، بينما عرفها (أوردواي تيد_ Ordway Tead) على أنها: "**ذلك النشاط الذي يمارسه الشخص للتأثير في الناس وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه** "[3]، واشار (باس برنارد_Baas Barnard) بأنها: "**ممارسة التأثير من قبل القائد في سلوك شخص أو عدة أشخاص داخل التنظيم لتحقيق أهداف معينة**" ، اما المفكر الأمريكي (جوزيف ناي_Joseph S. Nye) فقد عرف القيادة السياسية بأنها: "**القدرة على مساعدة مجموعة من الأفراد على خلق وتنفيذ أهداف مشتركة في المجتمع**".[4]

2: مفهوم التنمية المستدامة

ان كلمة التنمية مشتقة من كلمة الفرنسية (Developer) والتي تعني التطور، أما في اللغة الانكليزية فان كلمة (Development) لها معاني عدة فقد تعني التحديث، والتغيير والنمو والتقدم، بالتالي فأن كلمة التنمية في الانكليزية يمكن أن تترجم الى أكثر من معنى، اما في اللغة العربية فأن كلمة التنمية مشتقة من الفعل (نَمى) ويستدل بها على الارتفاع والزيادة، وورد لفض التنمية في معجم لسان العرب بمعنى: النماء، والزيادة في الشيء، فنقول: نمى، نمياً، ونماء: زاد وكثر أي بمعنى الزيادة والانتشار.[5]

---

[1] مصْلِح الصَالح، قاموس مُصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، 1999، ص307 .

[2] Bennis W., Nanus B.، Leader ، New York : Harper and Row ,1985, P17 .

[3] Tead.O ,The Art of Leadership New York، McGraw – Hill ، , 1963 ,P.

[4] Joseph S.Nye, the Powers to Lead, New York, Oxford University، 2008، p 23_24.

(5) احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية، قم، ج 5 ، بلا. ت، ص 479.

وفي ضل تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا التنمية، ظهر مفهوم جديد للتنمية اطلق عليه التنمية المستدامة، تبلورت بوادر انتشاره الاولى في مؤتمر ستوكهولم عام (1972)، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمعروفة بالجنة (برونتلاند_Bruntland) ومن خلال تقريرها (The Brundtland Report) عام (1987) تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم، في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والذي انعقد في (ريو دي جانيرو عام 1992)، إذ اصبح هذا المصطلح محل اهتمام العديد من الباحثين والدراسين بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة، حيث عرف المبدأ الثالث التنمية المستدامة بأنها: "**ضرورة انجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل على نحو متساوي**".[1]

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية

وجهت الحكومة السنغافورية بقيادة (لي هسين لونغ) كل جهودها بعد عام (2004) من أجل تسريع وتيرة التحديث والتطوير في القطاعات كافة، وتحركت للحد من الاعتماد على القطاعات التقليدية وتطوير القطاعات الاخرى، ودفعت الأفراد باتجاه الإنفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة، وعملت من خلال اتباع سياسات جديدة ذات رؤية مستقبلية أعطت الإولوية الى القطاعات المالية والتجارية والاستثمارات الاجنبية والتي عدت القطاعات الأهم في العملية التنموية كما مبين أدناه:[2]

ا: **الإستثمار الاجنبي** : عملت القيادة السياسية السنغافورية بعد عام (2004) وإستكمالاً للعملية التنموية في البلاد عمل رئيس الوزراء الجديد (لي هسين لونغ) الى تطبيق الأفكار والرؤى التنموية التي طرحها روج لها، والتي مثلت لديه برنامج عمل كامل تمكن من خلاله المحافظة على التجربة التنموية وتطويرها بما يحقق استمراراً تنموياً مضطرداً، كان عماد هذا البرنامج هو تقليل الاعتماد على القطاعات الاقتصادية التقليدية والاعتماد على القطاعات البديلة لاسيما قطاع الاستثمار والذي عده الحجر الأساس في أي عملية تنموية مستقبلية، وسعى الى جذب هذه الاستثمارات والاعتماد عليها في المساهمة في رفع الناتج

[1] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ، 2000، ص17.

[2] ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مركز الدراسات الاستراتيجية, والدولية، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد (45)، 2014، ص 285_287.

المحلي الاجمالي، معتمداً على خطط وبرامج وسياسات ساهمت في جذب الاستثمارات، والسؤال الذي يطرح هنا ما هي البرامج والسياسات التي اتبعتها القيادة السنغافورية لجذب الاستثمارات الاجنبية.[1]

إرتكزت رؤية (لي هسين لونغ) وسياساته من أجل تسريع عجلة العملية التنموية وتطويرها، على أن أفضل وسيلة لتعزيز التنمية، هي جذب الإستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات ودفعها الى الاستثمار داخل سنغافورة، لذا فأن المسلك المكمل للخطوات السابقة هو تدعيم البنية التحتية وتطويرها وتقليل الضرائب على المستثمرين وإعفائهم من سدادها في السنين الخمس الأولى، وتقديم القروض المالية وتوفير رأس المال الاستثماري، من أجل الحصول على التكنولجيا التي ينقلها المستثمر الأجنبي لخدمة مشاريعه وإستثماراته، والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات، والاسهام في تدريب العاملين المحليين على التكنولوجيا الجديدة، والاستفادة من الموارد البشرية المحلية من خلال فرص العمل التي يوفرها المستثمرين.[2]

واستكمالاً لهذه السياسات ولطمئنة الدول والشركات فقد شددت الحكومة السنغافورية من إجرائاتها في مكافحة الفساد، وباتت واحدة من اقل الدول فساداً حسب إحصائيات البنك الدولي، وتوفر بيئة مناسبة وأمنة بما يتلائم والمعايير الدولية لتستوعب حجم الاستثمارات المرجوا إجتذابها في الألفية الجديدة، ولطمأنة المستثمرين بأن اموالهم واعمالهم في أيدي أمنة ومحمية وفق القانون، وبالفعل تمكنت الحكومة السنغافورية من إقناع الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية من زيادة قاعدة الأعمال بالبلاد ورفع مستوى إستثماراتها، فتحولت سنغافورة إلى واحد من أكبر الدول الجاذبة للإستثمارات ومن أكبر مصدري التكنولوجيا والمعلومات في العالم، لاسيما بعد إصرارها على دخول القرن الجديد بصناعات تكنولوجية متطورة ذات تقنية عالية تسمح لها بالوصول إلى أسواق جديدة تغنيها عن الاعتماد على الصناعات التقليدية.[3]

---

(1) Joseph Bon, (Why Singapore Was Able to Attract $338b Foreign Direct Investment in the Past 10 Years while Sierra Leone Attracted Only $1.9b) , Sesay A Thesis in the Field of Government for the Degree of Master of Liberal Arts in Extension Studies, Harvard University March 2016, p 14_ 21.

(2) Wong Wee Kim, Foreign Direct Investmnt in Singapore 2017, Department of Statistics, Ministry of Trade & Industry, Republic of Singapore, 2017, p 8_ 14.

(3) عبد الرزاق حمد حسين، خلدون عبد الله خلف، قياس اثر الاستثمار الاجنبي في التنمية المستدامة (سنغافورة أنموذجاً) للمدة (2005_2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (40)، 2017، ص 214.

إزدادت اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في سنغافورة بفعل السياسات التي اعتمدتها الحكومة، والتي ساهمت في رفع معدلات الإستثمار في الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة ودعم القدرات التنافسية للبضائع السنغافورية، وتعد الحكومة السنغافورية واحدة من اهم المستثمرين في القطاع العام، إذ تمتلك صندوقي ثروة سيادية، هما (تماسك القابضة) وشركة (جيآي سي القابضة)، والتي تستخدم لإدارة إحتياطيات البلاد المالية، ففي البداية كان دور الدولة موجهاً أكثر نحو إدارة الاستثمارات، ولكن في العقود الأخيرة تحولت أهداف صناديق الثروة السيادية إلى التوجه الاستثماري.[1]

وتؤدي الشركات المملوكة للحكومة دوراً أساسياً في الاستثمار الداخلي، ففي عام (2011)، شاركت (جيآي سي) بنسبة (17%) من إجمالي رأس مال الاستثماري في بورصة سنغافورة، إذ تهيمن الحكومة على ملكية الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، ومنها الاتصالات، الإعلام، النقل العام، الدفاع، وفي عام (2014)، كانت (تماسك) تملك أصول قيمتها (69) مليار دولار سنغافوري، أي (7%) من إجمالي رأس مال الشركات المدرجة، بالتالي فأن السياسات والخطط التي اتبعها (لي هسين تونغ) بعد عام (2004) قد ساهمت في دفع عجلة الاستثمار الاجنبي وارتفاع مؤشراته بدرجة كبيرة ، ما جعل هذا القطاع احد أعمدة الاقتصاد السنغافوري في تراكم راس المال الاجنبي وجذب الاموال الى الداخل، الامر الذي ساهم بدفع عجلة التنمية المستدامة الى الامام، وانعكس على ارتفاع نصيب الفرد ودخله السنوي من الناتج المحلي الاجمالي طبقاً لتقارير البنك الدولي، كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

جدول رقم (1) ارتفاع مؤشر الاستثمارات الاجنبية ودخل الفرد ومساهمة الاستثمار الاجنبي في الناتج المحلي الاجمالي في سنغافورة للمدة (2004_2019)

السنة	حجم الاستثمار الاجنبي (معدل النمو السنوي%)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار الامريكي)	مساهمة الاستثمار الاجنبي في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	(18,043)	(52,456)	(19,4)
2005	(18,090)	(55,105)	(12,8)

(1) Abdul Rahim Ridzuan, Nor Asmat Ismail, Does Foreign Direct Investment Successfully Lead to Sustainable Development in Singapore?, Published research in College of Business and Management, Mara University of Technology, Shah Alam, Malaysia, 2017, p 8_12.

(2) Gillian Koh, Singapore Perspectives 2013 Governance, World Scientific Publishing, 2014, p 69_71.

2006	(36,923)	(59,926)	(11,1)
2007	(47,733)	(64,387)	(8,5)
2008	(12,200)	(63,32)	(5,3)
2009	(23,821)	(61,572)	(_7,2)
2010	(55,075)	(70,561)	(17,8)
2011	(48,329)	(74,910)	(7,7)
2012	(57,149)	(77,173)	(1,4)
2013	(66,066)	(80,767)	(6,1)
2014	(68,495)	(83,798)	(3,6)
2015	(65,262)	(85,38)	(5,1)
2016	(64,684)	(87,456)	(6,3)
2017	(69,361)	(86,289)	(6,2)
2018	(66,010)	(88,387)	(8,1)
2019	(59,500)	(90,841)	(_1,6)

الجدول من إعداد لباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/12/23، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

2: التجارة والصناعة

تطورت التجارة الخارجية في سنغافورة تطوراً كبيراً بعد عام (2004)، بعد تغيير التوجهات الحكومية وتبنيها لسياسات واستراتيجات جديدة في التجارة الخارجية، ما جعل سنغافورة واحدة من اهم الدول المصدرة لمعدات معالجة البيانات، والدوائر الالكترونية الدقيقة، والمنتجات البترولية المكررة، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمواد الكيميائية العضوية، والقواطع الكهربائية، والتكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن الخطوات المتخذة لتطوير الميناء وتوسيعه ليستوعب التطور الحاصل في كمية الصادرات والورادات، إذ بات ميناء سنغافورة ثاني أزحم ميناء في العالم من حيث حجم الشحن، بفضل البنية التحتية والعمالة المدربة، كما يعتبر ميناءاً رئيسياً في تسهيل الدخول إلى الأسواق من أجل الاستيراد والتصدير، وتوفر المهارات المطلوبة لتحويل الواردات إلى صادرات، الامر الذي جعلها أكثر تنافسية مع الكثير من دول الجوار في القيام بأنشطة اعادة التصدير، ونتيجة لذلك وصل معدل نمو التجارة الخارجية

في سنغافورة الى أعلى المعدلات في العالم، إذ وصل في المتوسط إلى (7%) في (2008) والى (11%) عام (2017).[1]

بالتالي فأن الحكومة السنغافورية إعتمدت على التجارة الوسيطة المؤسعة واعادة التصدير، من خلال شراء المواد الخام وتصنيعها ثم إعادة تصديرها، وتمكنت من تحقيق مؤشرات مرتفة ونالت المرتبة الثانية كأكثر الاقتصادات قدرة على المنافسة، الذي نشره المعهد الدولي للتنمية الادارية (M.D)، فالاقتصاد السنغافوري حر بنسبة (87.4%) مما يجعلها الاقتصاد الثاني في العالم من حيث حرية التجارة، كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين تطور مؤشرات التجارة الخارجية وارتفاع معدلات الصادرات والواردات وحجم التبادل التجاري بين سنغافورة والبلدان العالمية، وارتفاع نسبها في الناتج المحلي نتيجة لهذه السياسات والخطط التنموية التي تبنتها القيادة السنغافورية بغية تطوير القطاعات التجارية في سنغافورة كما يأتي:[2]

جدول رقم (2) يوضح ارتفاع مؤشرات التجارة الخارجية ونسبة الصادرات والورادات ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في سنغافورة للسنين (2004_2019)

السنة	حجم صادرات السلع والخدمات ومعدل النمو السنوي (%)	مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار امريكي)	حجم واردات السلع والخدمات ومعدل النمو السنوي (%)	مساهمة الورادات في الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار امريكي)
2004	(%19,4)	(214,000,000,000)	(%22,6)	(14,100,000,000)
2005	(%12,8)	(225,2000,000,000)	(%11,6)	(16,600,000,000)
2006	(%11,1)	(228,0000,000,000)	(%10,3)	(17,200,000,000)
2007	(%8,5)	(212,800,000,000)	(%7,5)	(27,200,000,000)
2008	(%5,3)	(229,000,000,000)	(10,95)	(25,400,000,000)
2009	(% −7,2)	(190,100,000,000)	(% −9,9)	(15,800,000,000)
2010	(%17,8)	(198,000,000,000)	(%16,3)	(25,300,000,000)
2011	(%7,7)	(203,300,000,000)	(%5,7)	(27,200,000,000)

[1] Copyrig Singapore Customs, Singapore Trade Clasefaction, Customas And Exises Dutes2018,p 258

[2] Mun Heng Toh, Singapore's Trade in Value Added (Importance and Implication of Information from the OCED-WTO Database), National University of Singapore, 2018, p 3_9.

(26,400,000,000)	(%2,6)	(196,700,000,000)	(%1,4)	2012
(27,700,000,000)	(%6,5)	(195,100,000,000)	(%6,1)	2013
(27,000,000,000)	(%2,8)	(192,000,000,000)	(%3,6)	2014
(25,100,000,000)	(%3,4)	(178,400,000,000)	(%5,1)	2015
(29,800,000,000)	(% 0,2)	(165,200,000,000)	(%2,2)	2016
(24,900,000,000)	(%7,5)	(170,700,000,000)	(%6,2)	2017
(32,200,000,000)	(%7,3)	(177,700,000,000)	(%8,1)	2018
—	(% −1,7)	(173,500,000,000)	(% −1,6)	2019

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2020/12/27، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد تبنت الحكومة إستراتيجية صناعية جديدة تهدف الى تطوير الصناعات الاقتصادية المتطورة تكنولوجياً، والسبب فى ذلك هو كون سنغافورة دولة صغيرة من حيث المساحة وتعانى من نقص فى الموارد الطبيعية، لذا وجدت القيادة السنغافورية انه من الضرورة بمكان تطوير المنظومة الصناعية بما يتلائم والدول المتقدمة، وبالفعل أستطاعت تطبيق سياسات اقتصاد المعرفة مما جعلها تتصدر اقتصادات الدول الآسيوية من حيث التقدم التكنولوجي الصناعي، وذلك من خلال استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة والمنشأت الصناعية، وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة، وفى نفس الوقت عملت على توفير البيئة القانونية والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للإبتكار والتقدم التكنولوجي، وفى هذا الصدد عززت الحكومة من القيمة المضافة لمنتجاتها من الصناعات الخفيفة مثل النسيج، والملابس، والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالألكترونيات، والمواد الكيميائية، والتكنولوجيا الحديثة والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب الحيوى، معتمدين إستراتيجية التحول على الأفراد من خلال تكوين رأس مال بشري متخصص قادر على التصنيع والإبتكار والتطوير، مما زاد من قوتها الانتاجية والتنافسية.[1]

تنوعت الصناعات التكنولوجية على اثر السياسات التي تبنتها الحكومة بعد عام (2004) ما بين الصناعات التكنولوجية والمعلوماتية، وتطورت بشكل كبير لاسيما صناعة الحواسيب وشبكات

[1] Kuan fung yoo, Different Industries and Sectors of Singapore, Marwadi Education Foundation's Group of Institutions, 2015, p 98_101.

الانترنت ومحركات البحث، وباتت سنغافورة تتمتع بقطاعٍ صناعي قوي، يعد مقوّماً أساسياً من مقومات إقتصادها يُساهم بما نسبته (25.2%) من الناتج المحلي، ويضم (25.6)% من إجمالي القوى العاملة، فيما بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي ما نسبته (5.7%) وفق التقارير الصادر عن البنك الدولي عام (2017)، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة والأربعين بين دول العالم من حيث ارتفاع مؤشرات نمو الإنتاج الصناعي، وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي، كما هو موضح في الجدول التالي: [1]

جدول رقم (3) ارتفاع مؤشرات نمو القطاع الصناعي ومساهمته بالناتج المحلي بسنغافورة للمدة (2004_2019)

السنة	حجم الصناعات والقيمة المضافة (%)	معدل النمو السنوي للقطاعات الصناعية (%)	مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	(%20,4)	(%13,8)	(%28,3)
2005	(%8,0)	(%9,5)	(%28,6)
2006	(%11,1)	(%11,9)	(%28,8)
2007	(%7,4)	(%5,9)	(%28,6)
2008	(% −0,2)	(% −4,2)	(%28,4)
2009	(%0,3)	(% −4,1)	(%26,7)
2010	(23,9%)	(%29,7)	(%27,2)
2011	(%6,8)	(%7,8)	(%27,4)
2012	(%2,1)	(%0,3)	(%27,0)
2013	(%1,9)	(%1,7)	(%26,6)
2014	(%3,7)	(%2,7)	(%26,3)
2015	(% −2,8)	(% −5,1)	(%25,5)
2016	(%2,6)	(%3,7)	(%25,0)
2017	(%6,8)	(%10,4)	(%25,4)
2018	(%4,8)	(%7,0)	(%25,6)
2019	(% −0,7)	(% −1,4)	(%25,6)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2020/12/29، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

[1] Francis Lui, Industrail Depelovment In Singapore, World Scientific Publishing, 2018, P. 46.

فضلاً عن تطور صناعة الخدمات اللوجستية، إذ احتلت سنغافورة المرتبة الأولى ضمن أكبر المراكز اللوجستية في العالم وفق تصنيفٍ أُجراه البنك الدولي في عام (2007)، اضافة الى إهميتها الكبيرة كواحدة من المراكز الكيميائية المتقدمة في العالم، فقد عملت الحكومة على تطوير منشآت جديدة للصِناعات الكيميائِية، كالأبحاث التي يقوم بها معهد العلوم الكيميائية والهندسية وصناعة النفط، إذ اصبحت سنغافورة مركزاً رئيسياً لتجارة النفط في آسيا، كما تعتبر من بين أفضل ثلاث دول عالمية تضم مراكز لتكرير النفط وتصديره، وتصل مساهمة صناعة النفط إلى ما نسبته (5%) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت الصادرات النفطية من النفط لعام (2017) ما يُقارب (68.1) مليون طن، فضلاً عن التطور الكبير في قطاع الصناعات الناشئة، مثل قطاع التكنولوجيا الطبية وهندسة الفضاء والطيران، إذ شهدت القطاعات الصناعية تطوراً كبيراً وتقدماً ملحوظاً بعد عام (2004) من حيث ارتفاع مؤشرات النمو السنوي. [1]

3: القطاع المالي والمصرفي

إدركت القيادة السنغافورية إن التقييد بالأنظمة والقوانين في قطاعاتها المالية والمصرفية بات مغالياً في صرامته ويشكل عقبة أمام التغيرات الجديدة التي شهدها قطاع المال في النظام المالي العالمي، وبات من الضروري تغييره وتحديثه ليتلائم مع السياسات المالية والمصرفية العالمية الجديدة، ولتحقيق ذلك إستعانت الحكومة السنغافورية بخبراء ومدراء تنفيذيين أجانب من المصارف العالمية الكبرى لتحديث هذا القطاع، والسماح للمصارف الاجنبية بالعمل في السوق المحلية، والعمل على تعزيز ادارة الاصول المالية، وتعديل القواعد الانظمة الخاصة بتدويل العملات الاجنبية وتنقيحها، وتشجيع البورصات المحلية على الاندماج في السوق العالمية، ورفع القيود المحددة للملكية الاجنبية لأسهم البنوك المحلية، وإنشاء لجان في مجالس ادارات المصارف مهمتها تدقيق الترشيحات لشغل المناصب المهمة في مجلس الادارة من أجل ضمان توجيه الاشخاص المعينين اهتماماً كافياً لمصالح حملة الاسهم كافة دون الانحياز للمهيمنين منهم. [2]

---

[1] Wong Wee Kim, Singapore Standard industrial Clacefacation 2018, Department of Statistics, Ministry of Trade and Industry, Republic of Singapore,2018, p16_19.

[2] J.J.Woo, bussnes and politics in Asia' s, Singapore and Shanghai, Key Financi al CentresHong Kong, Nanyang Technological University Singapore,2017, p. 12_16

إتخذت الحكومة عدة سياسات وإجراءات إصلاحية لتطوير وإنعاش القطاع المالي والمصرفي وجعله قادر على إستيعاب التطورات الحاصلة في الإسواق المالية العالمية والاقليمية، لما يؤهلة للتكيف مع التعاملات المصرفية الكبيرة والمشاريع الاستثمارية الاجنبية من أجل تحويل سنغافورة الى مركز مالي دولي عالمي يستقطب المشاريع والاموال من كل انحاء العالم، عن طريق توفير بيئة إقتصادية وإجتماعية واستثمارية ملائمة ومستقرة، فضلاً عن وجود بنية تحتية من طرق ومطارات وميناء بحري وخدمة أنترنت سريعة ومحطات للأقمار الصناعية وإستقرار قيمة الدولار السنغافوري في الاسواق والبورصات العالمية.[1]

فضلاً عن هذه الخطوات فقد قام (لي هسين لونغ) بتطوير الوحدات المصرفية الخارجية لتشجيع استقطاب الاستثمارات المالية إلى سنغافورة، مما رفع من نسبة مساهمة القطاع المالي في دخلها القومي، وأسهم في تحريك الصناعة المالية وتطويرها، لاسيما وان عام (2010) قد شهد اختيار سنغافورة ضمن الدول العشرة الأوائل الأكثر تقدماً على مستوى الأسواق المالية عالمياً، وأصبحت أحد أسرع مراكز إدارة الثروات نمواً في العالم، فقد حقق القطاع المصرفي نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، فطبيعة نظامها المالي يخضع لأرادة البنك المركزي السنغافوري الذي يدير كل الاعمال المصرفية والقانونية المتعلقة بالنقد المالي والاوراق المالية، ونتيجة لهذه السياسات المالية فقد شهدت هذه القطاعات طفرات تنموية كبيرة، وارتفاع رأس المال والمدخرات المالية والتامين النقدي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كما مبين أدناه: [2]

جدول رقم (4) تطور القطاع المالي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في سنغافورة للسنين (2004_2019)

السنة	اجمالي تكوين رأس المال (النمو السنوي)	المدخرات المالية الاجمالية (معدل النمو السنوي%)	التأمين والخدمات المالية المصرفية الخارجية (معدل النمو السنوي %)	التأمين والخدمات المالية والمصرفية الداخلية(معدل النمو السنوي %)	مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	(%46,4)	(%40,6)	(%11,0)	(%4,0)	(%24,7)
2005	(% −0,5)	(%43,6)	(%11,6)	(%4,1)	(%24,9)
2006	(%14,5)	(%48,2)	(%13,0)	(%5,0)	(%25,4)
2007	(%12,0)	(%50,0)	(%15,7)	(%4,8)	(%25,8)
2008	(%29,3)	(%44,4)	(%14,0)	(%4,4)	(%25,6)

[1] Kok Fai Phoon, Kuo Chuen Lee, Singapore's Financial Market: Challenges and Future Prospects, Institutional Knowledge at Singapore Management University, 2014, p 29_32.

[2] J.J.Woo, op .cit, p. 79_82.

2009	(% −11,1)	(%43,9)	(%15,2)	(%4,4)	(%23,4)
2010	(%24,2)	(%50,6)	(%14,6)	(%4,9)	(%24,2)
2011	(%3,3)	(%48,8)	(%14,8)	(%4,9)	(%24,5)
2012	(%14,1)	(%47,3)	(%14,9)	(%4,5)	(%24,4)
2013	(%5,3)	(%45,5)	(%15,4)	(%4,8)	(%24,3)
2014	(%1,8)	(%47,3)	(%15,9)	(%4,3)	(%24,5)
2015	(% −7,0)	(%44,0)	(%16,3)	(%4,8)	(%24,3)
2016	(%10,5)	(%44,6)	(%17,3)	(%5,7)	(%24,9)
2017	(%9,5)	(%45,4)	(%17,9)	(%5,3)	(%24,2)
2018	(% −1,7)	(%43,9)	(%17,2)	(%5,8)	(%24,4)
2019	(% −2,2)	(%42,8)	(%17,6)	(%6,5)	(%24,4)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/1/2 متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

ثالثاً: المؤشرات الاجتماعية

أدرك (لي هسين لونغ) فور وصوله الى السلطة السياسية عام (2004) ضرورة اجراء توازن فعال ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، فاذا ما كانت التنمية الاقتصادية ضرورة للتنمية الاجتماعية فأن الأخيرة مكملة للتنمية الاقتصادية، لذلك اولى قضايا التعليم والصحة والفقر والبطالة ورفاهية المجتمع أهمية بالغة وخصُص لها ميزانيات كبيرة، إذ كان يرى ان العنصر البشري يمكن ان يشكل عنصراً انتاجياً كما هي الارض ورأس المال، إذا ما تم إستثماره بشكل صحيح، وعمل من خلال سياسات وإستراتيجيات جديدة ذات رؤية مستقبلية، تهدف الى تطوير القطاعات التعليمية والصحية والقضاء التام على الفقر والبطالة في سنغافورة [1]، وعليه سوف يتم البحث في هذا المطلب في دور القيادة السنغافورية في تطوير القطاعات الاجتماعية وتحسين مؤشراتها التنموية كما يأتي:[2]

[1] ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص 299.

[2] June Gwee, Building institutions in Singapore, Singapore , First published by Routledge, 2012, p 65_67.

1: التعليم: بدأت وزارة التعليم السنغافورية وتنفيذاً لوتجيهات (لي هسين لونغ) بدراسة الكيفية التي يمكن من خلالها أن يستجيب التعليم للأحتياجات الحديثة والمتغيرة التي طرأت في سنغافورة بعد عام (2004) نتيجة لتغير توجهات الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وفي سبيل ذلك عملت على إنشاء عدد من المدراس المستقلة والمتمتعة بإدارة ذاتية، وقد عرفت هذه المرحلة بإسم مبادرة (تعليم أقل تعلم أكثر) او ما يعرف (TLLM) وهي اختصار لكلمة (Thech Less, Learn More)، والتي ركزت فيها وزارة التعليم على طرائق التدريس في الصفوف وعلى جعل المعلمين يفكرون بطريقة تدريسهم وبما يدرسون لتحسين عملية تعلم الطلاب في ثقافة المشاركة المفتوحة، ودعت إلى التعاون من أجل تغيير نظام التعليم وتنمية ثقافة التعلمُ والتفكير العميق، وأكدت على ضرورة التقليل وعلى نحو واعي من حجم المحتوى الذي تغطيه المناهج الدراسية وذلك لإفساح المجال أمام الطلاب للتفكير، وقد قامت هذه المبادرة على أربعة مبادئ أساس:[1]

أ. الاستناد إلى نوعية جيدة من المعلمين ولذلك اتخذت إجراءات صارمة من أجل رفع مستوى المعلمين عبر إعادة النظر في أجور المعلمين ومبادرات التطوير المهني المكثفة لتنمية مهاراتهم.

ب. منحت هذه المبادرة مدراء المدارس مزيداً من الإستقلالية ومكنتهم من ابتكار أساليب تعليمية تتلائم مع بيئة مدارسهم وتلبي إحتياجات طلابهم.

ج. تميزت هذه المبادرة بإلغاء نظام التفتيش والرقابة المدرسي واستحداث نموذج التميز المدرسي مكانه (SEM) وهي اختصار (School Excellence Model) مما سمح لمدارس التفكير بالازدهار لأن نموذج (SEM) كان نموذجاً تقع فيه المسؤولية والتحكم بالتطوير على عاتق المدارس.

د. تقسيم المدارس إلى مجموعات يشرف عليها موجهون مختصون وقد مَكن هذا النظام المدراس من التفكير في تطوير أساليبها وإستحدث برامج جديدة كي تتعلم على نحو إحترافي مع بعضها البعض، مما أدى إلى نمو مهني سريع لكل من المدراس ومعلميها، فقد تم وضع نظام المصادر المشتركة داخل المجموعة (I SHARE) وقد شهد هذا البرنامج تقدماً هائلاً في الأشهر الثمانية

[1] تهاني الجبير، وفاء الفايز، تجربة سنغافورة في التعليم، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 2016، المجلد (16)، العدد (52) الجزء (4)، ص 259-309.

عشر الأولى من إطلاقه حيث وضعٍ المعلمون نحو سبعين ألف درس على هذا المنبر التعليمي وأصبحت ثقافة المشاركة جزءاً لا يتجزأ من طبيعة المدارس في سنغافورة.[1]

وفي هذا السياق ذكر وزير التعليم السنغافوري السيد (وانغ ياي كونغ_Ong Ye Kung) بأن هناك عدة أمور يتم العمل على توافرها لضمان النجاح في العملية التعليمية وتطويرها، أهماها عنصر الابتكار، حيث يكون الأفراد مستعدون للعمل في فرق متخصصة ومتحلين بروح الجماعة، من أجل إعدادهم للعمل مع فرق عالمية، كما وعملت وزارة التعليم على إلتحاق أكبر عدد ممكن من الافراد بالمؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية، من أجل تكوين أفراد مفكرين ذوي مهارات إبداعية وتنشئتهم ليكونوا مدركين لمسؤولياتهم تجاه الأسرة والمجتمع والبلاد، وغرس القيم المدنية والأخلاقية لإخراج أجيال من القوى العاملة المدرسية المؤهلة أكاديمياً، فضلاً عن الأهتمام بطلاب المرحلة الثانوية والعمل لأكسابهم خبرة عملية عبر الاحتكاك بالمؤسسات العالمة وأرسالهم في دورات تدريبية لتنمية قدراتهم واهتماماتهم وميولهم، تلبيةً لاحتياجات البلاد من القوى العاملة المثقفة والماهرة.[2]

وبالفعل تحققت رؤية (لي هسين لونغ) ولفت النظام التعليمي في سنغافورة الانظار، وبات يشار له بالبنان، إذ اصبح الطلاب في سنغافورة يحققون مراكز متقدمة في المسابقات العالمية الخاصة بالرياضيات والعلوم والهندسة، بالاضافة الى فوزهم بمسابقة (TIMSS) العالمية للرياضيات والعلوم لعدة دورات متتالية، ما جعل العديد من الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة الامريكية والمانيا واليابان) مهتمة بدراسة أسرار تفوق الطلاب السنغافوريين للأستفادة من التجربة السنغافورية في تصميم المناهج التعليمية، وتطوير طرائق التدريس وإعداد كوادر يمكنها المساهمة في سقل المواهب وتنمية القدرات.[3]

ووفقاً لتقرير منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية العالمية حول جودة التعليم العالي لعام (2015)، نالت سنغافورة المركز الاول عالمياً، كما تصدرت جامعة سنغافورة الوطنية تصنيف التايمز البريطاني الذي يقارن بين (300) جامعة في (24) دولة أسيوية وفقاً لثلاثة عشر مؤشراً، لعامين على التوالي

---

(1) Oon Seng Tan, Woon Chia Li, Teacher Education in the 21 st Century Singapore's Evolution and Innovation, Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2017, p 30_32.

(2) سمير عبد الرسول العبيدي، دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (38)، 2012، ص ، ص 228_229.

(3) Nancy W. Gleason, Higher Education in the Era of the Fourth Industrial Revolution, Yale Nuscolleg, Singapore, 2018, p. 39_41.

(2017_2016) بوصفها افضل الجامعات الآسيوية، كما إحتلت سنغافورة المركز السادس ضمن قائمة العشر الاوائل في مؤشر الابتكار العالمي لعام (2017/2016) الذي يراعي في تقييمه عدد الجامعات والابحاث العلمية وبراءات الاختراع الدولية.[1]

أن هذا التطور الكبير الذي استطاعت ان تحققه القيادة السنغافورية في القطاعات التعليمية جاء كنتيجة حتمية للسياسات والخطط الاستراتيجية ذات الرؤية المستقبلية، وارتفاع معدل الانفاق الحكومي على التعليم والبحث والتطوير والابتكار بما يتلائم وسوق العمل في الالفية الجديدة، الامر الذي كان مردوده واضحاً في ارتفاع معدلات الالتحاق في المؤسسات التعليمية (الابتدائية والثانوية والجامعية)، وارتفاع المؤشرات الخصة بجودة التعليم وارتقائها الى مصاف الدول المتقدمة، كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

جدول رقم (5) ارتفاع معدلات الانفاق والالتحاق بمؤسسات التعليم في سنغافورة للمدة (2004_2019)

السنة	معدل الالتحاق بالمدارس (المرحلة الابتدائية%)	معدل الالتحاق بالمدارس (المرحلة الثانوية%)	معدل الالتحاق بالجامعات والمعاهد%)	الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي (%)	الانفاق على البحث والتطوير من (الناتج المحلي %)
2004	(%90,0)	(%89,4)	(%81,2)	(%22,3)	(%2,1)
2005	(%90,5)	(%90,2)	(%81,6)	(%22,5)	(%2,1)
2006	(%91,7)	(%91,4)	(%82,3)	(%23,2)	(%2,3)
2007	(%92,4)	(%92,3)	(%82,7)	(%30,1)	(%2,6)
2009	(%92,8)	(%92,6)	(%83,9)	(%18,6)	(%1,9)
2010	(%93,3)	(%93,0)	(%84,1)	(%28,9)	(%2,1)
2011	(%94,1)	(%94,0)	(%84,5)	(%28,7)	(%2,0)
2012	(%94,9)	(%94,7)	(%84,8)	(%31,4)	(%2,1)
2013	(%95,2)	(%95,1)	(%85,0)	(%28,8)	(%2,1)
2014	(%95,8)	(95,35)	(%85,1)	(%29,4)	(%2,2)
2015	(%95,9)	(%95,7)	(%85,5)	(%28,1)	(2,15)
2016	(%96,4)	(%97,2)	(%85,8)	(%30,5)	(%2,2)

[1] شيرين ماهر عبد الرحمن، سنغافورة (رحلة نجاح العقول)، الهيئة العامة السعودية للأعلام، العدد الاول، 2017، ص 168_169.

[2] Zoe Boon Suan Loy, Principals Singapore School Leadership Stories, World Scientifi, 2018, p 79.

2017	(%97,7)	(%97,5)	(%85,9)	(%31,7)	(%2,4)
2018	(%97,7)	(%97,5)	(%86,2)	(%31,3)	(%2,4)
2019	(%97,9)	(%97,8)	(%86,1)	_	(%2,5)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/1/1/2 متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

2: الفقر والبطالة إن إولى القضايا التي سعت القيادة السنغافورية إلى معالجتها وتلافي الوقوع فيها بعد عام (2004) هي مشكلة الفقر والبطالة، إدراكاً منها بضرورة مواجهة التحديات الاجتماعية، التي قد يترتب عليها آثار سلبية، ما حتم عليها وضع خطط إستباقية وإنتهاج سياسات رشيدة لأجل خفظ مؤشرات الفقر والبطالة الى أدنى مستوياتها، لما قد تؤديه من عرقلة العملية التنموية وتطويرها، وهو ما تجسد فعلاً في سياسات الإصلاح والتطوير التي إعتمدتها، والتي يمكن إيجازها بالأتي:[1]

أ. **الاعتماد على الخبرات والكفاءات** إن السياسات الناجحة التي تبنتها القيادة السنغافورية على مدى السنين السابقة لم تقتصر على القيادة الواحدة فقط، بل هناك فريق حكومي يتمتع بالكفاءة والخبرة الكافية التي تخوله المشاركة في إدارة شؤون الوزارات والهيئات غير التابعة لوزارة وتطويرها، إذ إن تواجد الكفاءات في أعلى هرم السلطة يعتبر في حد ذاته مؤشراً قوياً على رسوخ العمل بمعايير النزاهة والشفافية في إختيار ممثلين للشعب جديرين بتسيير شؤون البلد وتطويره، وسياسة الاعتماد على الكفاءات التي إعتمدها (لي هسين) ومن معه، كان لها الأثر الواضح في دارسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة وإيجاد الحلول الاستباقية للازمات قبل حدوثها.[2]

تمكنت الحكومة أن تنجح في معالجة مشاكل الفقر والقظاء عليها والحد من ضاهرة البطالة بشكل تدريجي حتى وصل معدل البطالة الى ادنى مستوياته بما يقارب (2.5%) من مجموع عدد السكان، وما يقارب (4.1%) من مجموع القوى العاملة في قطاعاتها الاقتصادية، ومتوسط دخل الفرد السنغافوري (59 الف دولار امريكي) عام (2019) حسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، كما هو موضح في الجدول التالي الذي يوضح مدى انخفاض مؤشرات الفقر ونمو مؤشرات نصيب الفرد من

[1] حمزة عبد الحفيظ، التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية (رؤية تحليلية سوسيو اقتصادية لأسرار النجاح)، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (4)، 2019، ص 75.

[2] سمير عبد الحافظ، مصدر سبق ذكره، 75_76.

الدخل القومي الاجمالي منذ تولي (لي هسين لونغ) الحكم مطلع الالفية الجديدة عام (2004) الى الان كما يأتي:[1]

جدول رقم (6) انخفاض مؤشرات الفقر وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي في سنغافورة للسنين (2004_2019)

السنة	نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار الامريكي)	معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي (سنوياً)	معدل النمو السنوي العام لدخل الفرد السنغافوري (%)
2004	(26,150)	(%4,4)	(%7,2)
2005	(28,820)	(%5,3)	(%6,7)
2006	(32,550)	(%9,2)	(%9,7)
2007	(36,101)	(%4,7)	(%6,2)
2008	(37,230)	(%4,3)	(−11,4)
2009	(37,321)	(%4,4)	(−4,6)
2010	(44,932)	(%4,7)	(%22,8)
2011	(48,290)	(%1,6)	(%0,2)
2012	(51,740)	(%0,9)	(−1,1)
2013	(54,480)	(%2,2)	(−0,1)
2014	(56,380)	(%4,7)	(%3,6)
2015	(53,160)	(%1,9)	(%3,1)
2016	(53,020)	(%2,4)	(%3,8)
2017	(54,320)	(%2,6)	(%4,9)
2018	(57,900)	(%2,7)	(%5,1)
2019	(59,590)	(%2,9)	(%5,1)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/1/4، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

ب. .تعليم وتأهيل الموارد البشرية أدركت القيادة السنغافورية انها لن تتكمن من الحفاظ على االتقدم الذي حققته سنغافورة في المستقبل، إلا من خلال التركيز على الطاقات البشرية وإستثمار الفرد

[1] P.N.(Raja) Junankar, Economics of the Labour Market,Unemployment and the Costs of Unemployment, First published 2016 by PALGRAVE MACMILLAN, p 38_42.

السنغافوري، ورؤيتها إرتكزت على فكرة أساس وترسخت هذه الفكرة في أذهان قادة سنغافورة فيما بعد، إذ أنه لا يوجد في سنغافورة سوى الإنسان كمورد يمكن الاعتماد عليه، ولم يكن أمامهم من خيار غير العمل على تطويره وتعليمه وتثقيفه، ما دعاها الى التوجه بكل الطاقات المتاحة للأهتمام والتركيز على مجال التعليم والتطوير يقيناً منهما بأنه المجال الأهم لخلق فرص العمل وتحسين أوضاع معيشة السكان، وأيضا لتحريك الإستثمار ومن ثم تحقيق التنمية والتطور للحد من الفقر والبطالة بشكل نهائي.[1]

فضلاً عن قناعة (لي هسين لونغ) بأن الفرد المتعلم هو الأكثر وعياً، وأنه الأقدر على مباشرة عملية التغيير والأجدر للقيام بعملية البناء والتطوير في سنغافورة، فإن هذا التوجه أملى على القيادة السنغافورية وضع أهداف طموحة ورصد ميزانيات كبيرة للنهوض بمستوى التعليم وتطويره، ومن الجدير بالذكر هنا إلى أن نظام التعليم يهدف إلى بناء شخصية قوية للفرد وتنمية مهاراته الاجتماعية، إذ تسعى وزارة التعليم إلى اكتشاف مواهب كل تلميذ على حدة، ثم العمل بعد ذلك على تطوير هذه المواهب إلى أعلى إمكانياتها وزرع شغف التعلم في نفوس الطلاب طوال حياتهم لكي يستمروا في تطوير أنفسهم حتى بعد تخرجهم لحثهم على ممارسة الاعمال التي يبرعون فيها، فهي من خلال هذه السياسات تضع الأسس لعمل الافراد وتحثهم على تطوير مهاراتهم من خلال ادراجهم في سوق العمل وتشغيلهم في القطاعات الصناعية والخدمية والمالية.[2]

ج. **الانفتاح وتحرير الأسواق:** أيقنت الحكومة السنغافورية إن سياسة الانفتاح وتحرير الاسواق هو الحل الامثل، وضرورة لابد من العمل على تحقيقها، لتحريك الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل، لذا إقدمت على وضع سياسات إقتصادية تقضي بالانفتاح على الاقتصادات العالمية من خلال التجارة الحرة واقامة علاقات تجارية متبادلة مع دول محيطها الاقليمي والدولي، فضلاً عن الأستثمار في مجال السياحة، لاسيما وان سنغافورة تتميز بجودة خدماتها السياحية، وساهمت بشكل كبير في توفير وظائف للسنغافوريين وشجعتهم على إمتلاك مساكن خاصة، وبالتالي إنخفضت مؤشرات الفقر والبطالة نتيجة لهذه السياسات، واصبح منخفضاً ويبلغ حوالي (2%) من مجموع السكان، ويعمل

---

(1) Lily Zubaidah Rahim, Michael D. Barr, The Limits of Authoriarian Governance in Singapore's Developmental State, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2019, p 19_21

(2) Wong lee suan, Organizational Legitimacy of the Singapore Ministry of Education in a Knowledge Based Economy, Springer Nature, 2016, p 32_33.

حوالي (15%) من القوة العاملة في القطاعات الصناعية، وما يقارب (83%) في التجارة وقطاعات الخدمات المالية والاستثمار، كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (7) يبين مدى انخفاض مؤشرات البطالة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية المختلفة في سنغافورة للسنين (2004_2020)

السنة	اجمالي إعداد القوى العاملة (بالمليون نسمة)	اجمالي البطالة من القوى العاملة (%)	العاملين بالزراعة (من اجمالي المشتغلين%)	اجمالي العاملين بالصناعة (اجمالي المشتغلين %)	العاملين بالتجارة والخدمات المالية (اجمالي المشتغلين %)
2004	(2,238,545)	(%5,8)	(%0,8)	(%24,7)	(%74,4)
2005	(2,317,560)	(%5,6)	(%1,1)	(%22,5)	(%76,4)
2006	(2,432,875)	(%4,5)	(%1,1)	(%23,1)	(%75,9)
2007	(2,582,875)	(%3,9)	(%1,0)	(%23,4)	(%75,6)
2008	(2,790,771)	(%4,0)	(%1,0)	(%23,5)	(%75,5)
2009	(2,903,354)	(%4,1)	(%1,9)	(%22,6)	(%76,4)
2010	(3,005,326)	(%4,2)	(%0,9)	(%21,6)	(%77,55)
2011	(3,090,771)	(%3,9)	(%0,8)	(%20,6)	(%78,6)
2012	(3,207,317)	(%3,7)	(%0,8)	(%19,5)	(%79,0)
2013	(3,272,848)	(%3,9)	(%0,7)	(%17,6)	(%78,8)
2014	(3,364,032)	(%3,7)	(%0,8)	(%17,3)	(%81,6)
2015	(3,451,949)	(%3,8)	(%0,8)	(%16,9)	(%81,9)
2016	(3,496,292)	(%4,1)	(%0,7)	(%16,3)	(%82,3)
2017	(3,497,085)	(%4,2)	(%0,8)	(%15,8)	(%82,9)
2018	(3,497,801)	(%4,0)	(%0,7)	(%15,5)	(%83,5)
2019	(3,527,065)	(%4,1)	(%0,7)	(%15,2)	(%83,7)
2020	3,549,465	(%4,2)	(%0,7)	(%15,1)	(%83,9)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/1/7، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

[1] Glopal Asia Confelens, Singapore Sumit (2014), singapore, 2014, p 68_70

3: الصحة أستطاعت الحكومة السنغافورية ترسيخ نظام صحي متطور ومتقدم، إذ تتمتع العناية الصحية بمستويات متقدمة وينال القطاع الصحي عناية كبيرة، ويخصص له اموال ضخمة من الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن الاستثمارات الهائلة التي وسعتها الحكومة للبحث والتطوير في المعدات والأجهزة الحديثة والهندسة الطبية، لتصبح واحدة من اكبر دول العالم المصدرة للتكنولوجيا والتقنيات الطبية المتطورة والمتطورة، ما انعكس على الواقع الصحي في سنغافورة، إذ أن هناك طبيب لكل (384) مواطناً، وسرير في مستشفى حكومي لكل (312) مواطنًا، وما يقارب الـ (156) ممرضة لكل مواطناً، ومعاون طبيب لكل (153) مواطناً في المستشفيات الحكومية حسب الاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي ووزارة الصحة والحكومة السنغافورية لعام (2019)، كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (8) تطور القطاع الصحي وارتفاع مؤشرات عدد الاطباء والممرضات ومعاوني الاطباء لكل (1000) شخص في سنغافورة للسنين (2004_2019)

السنة	اسرة المستشفيات لكل (1000) شخص	اطباء لكل (1000) شخص	ممرضات وقابلات لكل (1000) شخص	ممرضين ومعاونين اطباء لكل (1000)
2004	(2,9)	(1,6)	(4,7)	(3,3)
2005	(3,2)	(1,6)	(4,8)	(3,6)
2006	(3,2)	(1,7)	(4,9)	(3,9)
2007	(3,2)	(1,6)	(5,1)	(4,0)
2008	(3,1)	(1,6)	(5,4)	(4,3)
2009	(3,2)	(1,7)	(5,7)	(4,7)
2010	(3,3)	(1,7)	(5,7)	(4,9)
2011	(3,3)	(1,7)	(5,8)	(5,2)
2012	(3,2)	(1,8)	(5,7)	(5,5)
2014	(3,3)	(2,0)	(5,9)	(6,0)
2015	(3,2)	(2,1)	(6,0)	(6,2)
2016	(3,4)	(2,3)	(6,2)	(6,3)
2017	(3,1)	(2,4)	(6,3)	(6,2)
2018	(3,3)	(2,5)	(6,4)	(6,3)

[1] انظر الاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2012/1/9، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

2019	(3,2)	(2,6)	(6,4)	(6,5)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/1/9، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

تعتبر سنغافورة اليوم واحدة من أهم الدول تقدماً في المجال الطبي والتكنولوجية الطبية ووجهة مهمة للساحة العلاجية، إذ يزورها حوالي مليون ونصف مريض سنوياً، وتحتل اعلى مستويات الرعاية الصحية في العالم، ووفق تقارير منظمة الصحة العالمية لعام (2017) فإنها تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث مستوى الرعاية الصحية، وبحسب مؤشر (بلومبيرغ) للصحة لعام (2018) فقد نالت سنغافورة المرتبة الأولى عالمياً من حيث كفاءة النظام الصحي، ويصل متوسط عمر الفرد السنغافوري إلى (85) عام حسب احصائيات البنك الدولي لعام (2019)، لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالمياً من حيث طول عمر السكان، في حين يعتبر معدل الوفيات الرضّع ومن هم دون الخامسة والبالغون من الذكور والاناث في سنغافورة هو الأقلّ عالمياً، كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (9) انخفاض عدد الوفيات الرضع ومن هم دون الخامسة والبالغون من الذكور والاناث في سنغافورة للسنين (2019_2004)

السنة	العدد العام للوفيات للرضع الأقل من سنتان	عدد الوفيات العام للاطفال دون سن الخامسة	معدل الوفيات للذكور البالغون لكل (10,000) شخص	معدل الوفيات للأناث البالغات لكل (10,000) شخص	متوسط عمر الفرد السنغافوري (سنة)
2004	(119)	(154)	(91,4)	(51,0)	(69)
2004	(112)	(144)	(89,0)	(49,8)	(69)
2005	(108)	(138)	(86,5)	(48,7)	(70)
2006	(106)	(135)	(84,0)	(47,6)	(71)
2007	(106)	(134)	(81,6)	(45,6)	(72)
2008	(107)	(135)	(79,2)	(45,3)	(73)
2009	(108)	(136)	(76,8)	(44,1)	(75)
2010	(109)	(138)	(74,5)	(43,0)	(75)
2011	(110)	(139)	(72,1)	(41,9)	(75)
2012	(111)	(139)	(69,8)	(40,7)	(77)

[1] انظر الاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2012/1/9، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

2013	(110)	(139)	(68,0)	(39,7)	(76)
2014	(111)	(138)	(66,2)	(38,7)	(79)
2015	(110)	(137)	(64,4)	(38,6)	(80)
2016	(109)	(136)	(62,3)	(36,5)	(81)
2017	(106)	(135)	(60,8)	(35,4)	(83)
2018	(110)	(132)	(59,8)	(34,9)	(84)
2019	(111)	(128)	(57,3)	(34,2)	(85)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2012/1/12، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

علاوة على ذلك شرعت القيادة السنغافورية ابان تطبيق خطتها التنموية بإنتهاج سياسات رقابية دقيقة على الزيادة السكانية لتكون الزيادة في عدد السكان الحالي بنسبة لا تتجاوز (2٪) كأقصى حد للنسل، نظراً للمخاوف من صغر مساحة الدولة وزيادة إعداد العمالة الأجنبية، لكنها مع تغير الظروف انتهجت سياسات سكانية مغايرة مؤخراً بتشجيع المواطنين على إنجاب مزيد من الأطفال، حيث ارتفع عدد سكان سنغافورة بنسبة (1,2%) خلال العام الماضي في أبطأ وتيرة له منذ عشر سنوات، وذلك في الوقت الذي تحاول فيه تقليص عدد العمالة الأجنبية، وبلغ إجمالي عدد سكان سنغافورة (5,7) مليون نسمة عام (2019)، حسب الاحصائيات الرسمية الصادرة.[1]

رابعاً: المؤشرات البيئية

أن تقدم سنغافورة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ونجاح خطط واستراتيجيات قيادتها السياسية في رفع مؤشراتها الإقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي لتنافس الدول المتقدمة، كان موازياً لتقدمها وتطورها في قطاع حماية البيئة وأستدامتها، وتوفير بيئة صحية ومناسبة للعيش للفرد السنغافوري، وبالرغم من الكثافة السكانية المرتفعة عملت الحكومة السنغافورية على تحقيق أعلى معدلات النموّ في العالم في مجال حماية البيئة، وتوفير سبل حياة صحية للأفراد، وأن إفتقارها إلى الموارد الطبيعية كان حافزاً لتنظيم وتخطيط عمراني فريد ومتطور، فهي مدينة في حديقة كبيرة، ولا تقتصر المساحات الخضراء فيها على المتنزهات الكبيرة، بل تمتد إلى جوانب الطرقات، ما جعلها تنال المرتبة الثانية عالمياً من حيث

[1] William A. Haseltine, Affordable Excellence:The Singapore Healthcare Story (How to Create and Manage Sustainable Healthcare Systems), by Palgrave Macmillan 2019, p14_17.

المساحة المغطاة بالأشجار، إذ وصلت نسب المساحات الخضراء فيها إلى نحو (30.5%) من مساحتها الاجمالية، حسب إحصائيات البنك الدولي لعام (2019).[1]

وأحدث إنجازات الحكومة في تكثيف المساحات الخضراء هو مشروع (حدائق الخليج)، إذ تؤوي هذه الحدائق عشرات آلالاف من الأنواع النباتية في بيوت زجاجية محمية، تمت هندستها بشكل مستدام بحيث تولد الطاقة لتبريد أجوائها الداخلية، كذلك حدائق (Botanic Gardens) التي تمتد عبر المدينة وتنتشر بداخلها بحيرات وأشجار عديدة، الا ان الإنجاز الاكبر الذي حققته القيادة السنغافورية هو دمج هندسة المدينة وتطورها العمراني مع تطورها البيئي، وثقافة الابنية الخضراء التي إستطاعت أن ترسخها في المجتمع وطموحها في ان تصبح مدن أكثر خضاراً، إذ تجسد الأبنية الخرسانية في سنغافورة الشكل الذي يمكن أن تتخذه (مدينة خضراء) فقد أدخلت أبنية كثيرة خضرة حقيقية في تصاميمها، مستفيدة من المناخ الإستوائي ووفرة الأمطار، اضافة الى تشجيع الحكومة للمطورين العقاريين وتقديم التسهيلات المادية والخدمية لهم من أجل إدخال التكنولوجيات الخضراء في مبانيهم، مثل اللاقطات الشمسية وأنظمة التهوئة المقتصدة بالطاقة، فضلاً عن إقامة حدائق على السطوح أو إعتماد وسائل خلاقة أخرى لإضفاء خضرة طبيعية عليها، ما جعل سنغافورة تقطع شوطاً كبيراً في إدماج الخضرة ضمن تنظيمها المدني، الامر الذي جعلها من المدن الأكثر تقدماً في تطبيقات الطاقة المستدامة وحماية البيئة، وبتحفيز مواطنيها على أن يكونوا مثقفين بيئياً.[2]

أن إستراتيجية (لي هسين لونغ) ورؤيته لأستدامة البيئة وحمايتها في سنغافورة تمثلت بتقديمه لخطة مستقبلية للتنمية البيئية المستدامة خلال الأعوام القادمة، والتي قدمها الى البرلمان السنغافوري، وبموجب هذه الخطة التي اعلنتها اللجنة الوزارية المشتركة للتنمية، وبعد موافقة البرلمان عليها تم توجيه الجهود لتحسين جودة الهواء ونقاءه، وتوسيع وفتح مساحات خضراء جديدة، والمحافظة على التنوع الحيوى، وتعزيز النظافة العامة، ومن بين الاهداف التي تضمنتها الخطة خفض إستهلاك الطاقة غير النظيفة بنسبة (35%)، وتقليل إستهلاك المياه من (156 الى 140) لتر للفرد يومياً، ورفع معدل إعادة التدوير الشامل الى (70%)، وزيادة رحلات وقت الذروة بإستخدام وسائل النقل العامة الى (70%)

(1) Tai-Chee Wong, Spatial Planning for a Sustainable Singapore, the Singapore Institute of Planners, 2019, P. 18_22

(2) Kwek yan chong, a checlist of the total vascular plant florw of singapore native, naturalised and cultivated speces, national universal of singapore, 2009, p 57_58.

بحلول عام (2030)، وهذا ما اكد عليه (يعقوب ابراهيم) وزير البيئة والموارد المائية في سنغافورة بالقول: "انه من المقرر مراجعة تنفيذ هذه الاهداف دورياً، مع تحسن التكنولوجيا والإقتصاد في تكاليف تغيير الاجراءات، وان الحكومة ستقوم بدور مساعد من خلال تخصيص مليار دولار لتنفيذ توصيات اللجنة الوزارية المشتركة في مجال حماية البيئة واستدامتها".[1]

ان التحدي الوحيد الذي واجهته القيادة السنغافورية والذي شكل عقبة بيئية قد تعاني منها الاجيال القادمة هو مشكلة مياه الشرب والطمر الصحي، إذ ان سنغافورة تفتقر الى المياه العذبة، فضلاً عن مساحتها الصغيرة لإيجاد حل لمشكلة طمر النفايات، ولمعالجة هذه التحديات عملت الحكومة وفق خطة جديدة، إذ يتم جمع كل مياه الامطار، وضخّها إلى خزانات كبيرة، وبعد ان تتم معالجة كل مياه الصرف يُعاد إستخدامها، وكان بإمكان سنغافورة أن تعتمد على غرار جزر كثيرة في محيطها الاقليمي على تحلية مياه البحر لتلبية حاجاتها من الموارد المائية، الا ان القيادة السياسية فضلت طرقاً أخرى لإعتبارات بيئية، فتحلية مياه البحر تطرح مشكلة صعوبة التخلص من نفايات المصانع وما تحمله من أضرار بيئية وإنبعاثات غازية ناتجة عن مخلفات المصانع، هذا المعطى لم يغب عن صائغي السياسيات المائية في سنغافورة، بل إنهم فضلوا الإستثمار في منظومة مائية تقوم على البحث العلمي والابتكار للأستفادة من كل قطرة ماء متوفرة لمعالجة الصرف الصحي واستخدامه في ري المزروعات والحدائق لحماية البيئة وتعزيز سبل استدامتها.[2]

اما فيما يتعلق بمشكلة النفايات فقد بذلت الحكومة قصارى جهودها من أجل حل هذه المشكلة وقدم (لي هسين لونغ) مشروع بناء جزيرة معزولة لتكون مكب نفايات، وبالفعل تم تصميم جزيرة (بولاو سيماكو_Pulau Simako) من قبل وكالة البيئة الوطنية في سنغافورة (NEA)، بطاقة إستيعابية تصل الى (10 مليون طن) من النفايات المحترقة، إذ تنتج سنغافورة حوالي (17000) طن في اليوم، منها(58%) يعاد تدويرها، ويتم شحن القمامة التي لا يمكن إعادة تدويرها من أجل الطمر، إذ سعت القيادة السنغافورية الى عدم تدمير البيئة المحيطة بحرق النفايات، كما أن تكنولوجيا مدافن النفايات سياسة بديلة

(1) Mohamed osaman bin rahamat, turning a necessity into an export (the development of singapores water industry), a tgese submitted to the national institute of education nanyang tecnological university in fulfilment of the requirement for the degree of master, 2017, p 54-61.

(2) Kan Kok Wah, Sustainable Singapore-Waste management and Converting waste to energy in a global city, Waste & Resource Management Department National Environment Agency Singapore, 2016, p 11_16.

ناجحة اثبتت تفوقها في حماية البيئة، وبفضل هذه السياسات إنخفضت نسب إنبعاثات غاز الميثان من (1,998) كيلو طن عام (2004) الى (1,118) كيلو طن عام (2019)، وانخفضت نسبة انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون من (58,543) عام (2004) الى (55,670) عام (2019)، وارتفت مؤشرات انتاج الطاقة من المصادر النظيفة (الرياح والكهرومائية) من (13%) عام (2004) من مجموع الطاقة الى ما يقارب (18%) عام (2019)، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في المساحات الخضراء والحدائق العامة والغابات التي شهدت تطور ملحوظ وارتفع نسب الغابات والحدائق من (23,8) من المساحة الاجمالية لسنغافورة عام (2004) الى (30,5) عام (2019)، حسب احصائيات البنك الدولي كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (10) انخفاض نسب انبعاثات غاز الميثان وثاني اكسيد الكربون وزيادة نسب المساحات الخضراء والغابات من المساحة الاجمالية في سنغافورة للسنين (2004_2019)

السنة	انبعاثات غاز الميثان (كيلو طن)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كيلو طن)	انتاج الطاقة من المصادر المتجددة (من مجموع الطاقة)	مساحة الغابات والحدائق (من المساحة الاجمالية للارض %)	مساحة الغابات والحدائق (كيلو متر)
2004	(1,512)	(57,989)	(%13)	(%23,9)	(163,9)
2005	(1,498)	(57,244)	(%13)	(%23,9)	(163,9)
2006	(1,430)	(57,101)	(%14)	(%23,9)	(163,9)
2007	(1,417)	(56,897)	(%14)	(%30,0)	(164,0)
2008	(1,386)	(56,767)	(%15)	(%30,1)	(164,3)
2009	(1,358)	(56,566)	(%16)	(%30,1)	(164,7)
2010	(1,338)	(56,431)	(%16)	(%30,2)	(164,9)
2011	(1,3278)	(56,388)	(%16)	(%30,2)	(164,9)
2012	(1,319)	(56,255)	(%16)	(%30,2)	(164,9)
2013	(1,302)	(56,130)	(%17)	(%30,4)	(165,3)
2014	(1,283)	(55,976)	(%17)	(%30,4)	(165,3)

[1] انظر الاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/1/10 متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

2015	(1,260)	(55,759)	(%17)	(%30,5)	(165,8)
2016	(1,248)	(55,502)	(%17)	(%30,5)	(165,5)
2017	(1,237)	(55,411)	(%18)	(%30,5)	(165,8)
2018	(1,221)	(55,367)	(%18)	(%30,5)	(165,8)
2019	(1,118)	(55,670)	(%18)	(%30,5)	(165,8)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2012/1/13، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

خامساً: المؤشرات المؤسسية

وجهت الحكومة السنغافورية جهودها بعد عام (2004) لتطوير القطاعات المؤسسية، وسعت الى تحديث قطاعها التكنولوجي ورفع مؤشراته التنموية، وتقليل الاعتماد على المعدات التقليدية، واستعمال الأجيال الحديثة من الانترنت وزيادة خطوط الهواتف النقالة في مؤسسات الدولة والمجتمع، بما يتلائم ومتطلبات العصر الحديث من أجل تسريع وتيرة التنمية من خلال تكثيف جهودها لتطوير القطاعات التالية:

1_ التكنولوجيا الحديثة: يقيس هذا المؤشر مدى التطور التكنولوجي والتقني، من خلال صادرات السلع التكنولوجية والمعلوماتية وواردات السلع التكنولوجية والمعلوماتية من الاجمالي العام لواردات السلع، إذ عملت الحكومة من خلال سياساتها التنموية على تحديث مؤشراتها المؤسسية ومن أجل تحقيق ذلك، رفعت حصة الصادرات من السلع التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات من (29,8%) عام (2004) الى (34,1%) عام (2010)، والى (47,8%) عام (2019) من مجموع صادرات السلع، في المقابل انخفضت وارداتها من سلع التكنولوجيا والاتصالات من (38,9%) عام (2004) الى (27,5%) عام (2010)، والى (26,9%) عام (2019) من مجموع واردات السلع، في حين ارتفع عدد العاملين والباحثين في مجال البحث والتطوير من (4,849) عام (2004) الى (6,241) عام (2010)، والى

(9,749) عام (2019) لكل مليون شخص، هذه السياسات والاجراءات التي تبنتها الحكومة السنغافورية جعلتها في مقدمة الدول من حيث التطور التكنولوجي والتقدم التقني .[1]

2_ عدد خطوط الهاتف الثابتة والنقالة لكل (100) شخص يقيس هذا المؤشر عدد خطوط الهواتف مقسوماً على مجموع السكان، ويعد من أهم مقاييس تطور وسائل الاتصال والانترنت في العالم، ويعبر عن مدى إنتشار وسائل الاتصال وعدد مستخدمي الانترنت والهواتف الثابتة والنقالة في عموم البلاد، ونجحت الحكومة السنغافورية من خلال الأستراتيجية الوطنية التي وضعتها لتطوير قطاع الاتصالات والانترنت عام (2004)، من الارتقاء بمنظومتها التكنولوجية والتقنية وخدمات الاتصال، إذ ان خدمة الخطوط الهواتف النقالة اخذت بالأنتشار والتوسع بشكل كبير جداً، منذ بداية تطبيق إستراتيجية تطوير القطاعات الاتصالية عام (2004)، فبعد ان كانت في هذا العام (31,8%) ارتفعت الى (65,7%) عام (2012) ومن ثم الى (89,0%) عام (2019) لكل (100) شخص، في المقابل شهدت خطوط الهواتف الثابتة تراجعاً نسبياً، نتيجة لإنتشار الهواتف النقالة وخدمة الانترنت بعد ان كانت (44,5%) عام (2004) الى (37,0%) عام (2012) والى (32,2%) عام (2019) لكل (100) شخص، وهي نسبة جيدة مقارنة باستخدام الهاتف النقال على مستوى العالم، والتي نجحت الحكومة السنغافورية في الوصول اليها بسبب سياساتها ورؤيتها المستقبلية لتطوير قطاع الاتصالات.[2]

3_ مستخدمين الأنترنت لكل (100) نسمة: يعد الإنترنت من واحد أهم ركائز الاقتصاد المعرفي، وأهم متطلبات التقدم التكنولوجي والتقني لبناء مجتمع المعلومات الحديث الساعي لتحقيق التنمية، وقد شهد عدد مستخدمي الانترنت ارتفاعاً كبيراً في سنغافورة بعد تطبيق الحكومة لسياساتها الوطنية لتطوير قطاع الاتصالات عام (2004)، وارتفعت على أثرها إعداد مستخدمي الانترنت من (62,0%) مستخدم عام (2004) الى ما يقارب الـ (72,0%) مستخدم عام (2012) ومن ثم حققت بعد ذلك معدلات نمو كبيرة وصلت الى ما يقارب الـ (90,0%) عام (2019) من مجموع السكان في سنغافورة، وهي نسبة إستخدام

---

[1] انظر الاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، تاريخ الولوج: 2021/5/13 متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

[2] Arul Chib, Investigating Modern-Day Talaria: Mobile Phones and the Mobility-Impaired in Singapore, Journal of Computer-Mediated , Wee Kim Wee School of Communication and Information, Nanyang Technological University,2020, p 696_698.

مرتفعة جداً وكبيرة، ما يدل على زيادة استخدام الانترنت لدى الافراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية في سنغافورة، كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (11) ارتفاع اعداد مستخدمين الانترنت وعدد خطوط الهواتف الثابتة والنقالة في سنغافورة للسنين (2019_2004)

السنوات	مستخدمين الأنترنت من مجموع السكان بـ (%)	خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص	الهواتف النقالة لكل 100 شخص
2004	(%62,0)	(44,5)	(31,8)
2005	(%61,0)	(43,2)	(35,5)
2006	(%59,0)	(42,1)	(37,1)
2007	(%69,9)	(40,7)	(39,1)
2008	(%69,0)	(39,3)	(42,8)
2009	(%69,0)	(38,9)	(49,5)
2010	(%71,0)	(38,9)	(56,7)
2011	(%71,0)	(38,3)	(60,4)
2012	(%72,0)	(37,0)	(65,7)

[1] Kai Portmann, The Role of the Internet in Singapore's Elections (A Buzz in Cyberspace, But No Net-Revolution), Singapor, Published by fesmedia Asia Friedrich-Ebert-Stiftung, 2019, p 33_35.

2013	(80,95)	(36,1)	(72,6)
2014	(%79,0)	(36,1)	(77,0)
2015	(%84,5)	(36,1)	(84,1)
2016	(%84,5)	(35,3)	(86,1)
2017	(%88,5)	(34,9)	(88,3)
2018	(%88,9)	(34,8)	(87,5)
2019	(%90,0)	(32,9)	(89,0)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات البنك لسنوات متفرقة، تاريخ الولوج: 2021/8/6، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/

الخاتمة :

أن القيادة السياسية السنغافورية قد نجحت في تحقيق معدلات نمو كبيرة في مؤشرات التنمية المستدامة (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية) بعد عام (2004) بعد وصول رئيس الوزراء الجديد (لي هسين لونغ) الى سدة الحكم، إذ أدت الدور الأساس في تحويل سنغافورة إلى دولة متطورة تنافس الدول المتقدمة، وعملت على تطوير مؤشراتها التنموية بما يتلائم والتطورات المحلية والدولية، ووجهت جهودها كافة من أجل تسريع وتيرة التنمية، وتحركت للحد من الإعتماد على القطاعات التقليدية، ودفعت الأفراد بإتجاه الإنفتاح الإقتصادي والتجارة الحرة، وعملت على إتباع سياسات جديدة ذات رؤية مستقبلية أعطت الأولوية إلى القطاعات المالية والتجارية والإستثمارات الأجنبية، فضلاً عن تحسين الخدمات المصرفية وتسهيل التعاملات المالية بين سنغافورة والبلدان الأجنبية، لتوافر بيئة ملائمة وجاذبة للإستثمارات الاجنبية.

وأدركت القيادة السنغافورية ضرورة إجراء توازن ما بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، فاذا ما كانت الأولى ضرورة وعنصر أساس من عناصر التنمية الإجتماعية، فإنَ الأخيرة مكملة لها، ولا يمكن الفصل بينهما، لذلك أولى قضايا التعليم والصحة والفقر والبطالة ورفاهية المجتمع وتطوره أهمية بالغة وخُصص لها ميزانيات مالية كبيرة من الموازنة العامة للبلاد، إذ كان ترى إنَ العنصر البشري يمكن أنَ يُشكل عنصراً إنتاجياً كما هي الأرض ورأس المال، إذا ما تم إستثماره وتعليمه وتدريبه بشكل صحيح، وعملت من خلال سياسات وإستراتيجيات وبرامج حكومية جديدة ذات رؤية مستقبلية، تهُدف إلى تطوير القطاعات التعليمية (المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والجامعات والمعاهد ومراكز البحث والتطوير)

والمؤسسات الصحية (المستشفيات والمراكز الصحية والمختبرات العلمية)، فضلاً عن والقضاء التام على الفقر والبطالة ورفع مؤشرات دخل الفرد السنغافوري.

وفيما يتعلق بالقطاعات البيئية والمؤسسية فقد وجهت القيادة السنغافورية جهودها بعد عام (2004) لتطوير هذه القطاعات من خلال عدم تدمير البيئة الداخلية بحرق النفايات ومخلفات المصانع، كما أنَ إعتماد تكنولوجيا مدافن النفايات كسياسة بديلة كانت ناجحة وأثبتت تفوقها في حماية البيئة، وبفضل سياسات وإستراتيجيات القيادة السنغافورية إنخفضت نسب إنبعاثات غاز الميثان وثاني اكسيد الكربون إلى أدنى مستوياتها، وارتفت مؤشرات إنتاج الطاقة من المصادر النظيفة (الرياح والكهرومائية) إلى مستويات متقدمة، فضلاً عن سياساتها الخاصة بتطوير القطاعات المؤسسية والتكنولوجية والمعلوماتية والتقنية، والتي عملت من خلالها إلى تحديث قطاعها التكنولوجي والتقني ورفع مؤشراته التنموية إلى مستويات متطورة، وعملت كذلك على تقليل الإعتماد على المعدات ووسائل الإتصال التقليدية القديمة، وإستعمال التكنولوجيا المتطورة والأجيال الحديثة من الأنترنت وزيادة خطوط الهواتف النقالة ووسائل الإتصال الأخرى في مؤسسات الدولة والمجتمع، بما يتلائم ومتطلبات العصر الحديث من أجل تسريع وتيرة التنمية من خلال تكثيف جهودها لتطوير القطاعات المؤسسية كافة.

الاستنتاجات

بعد الإطلاع على الجداول أعلاه ومراجعة المؤشرات التنموية الرسمية الصادرة عن بيانات البنك الدولي، والحكومة السنغافورية توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات يمكن إيجازها كما يأتي:

1. أن القيادة السياسية السنغافورية نجحت في تحقيق التنمية الشاملة في قطاعاتها كافة، من خلال تغيير سياساتها وخططها وإستراتيجياتها التنموية بما يتلائم ومقتضيات العصر الحديث، ما إنعكس على تطوير وارتفاع مؤشراتها التنموية بشكل كبير، من خلال أرتفاع مؤشرات التجارة الخارجية، وزيادة الإستثمارات الاجنبية.

2. هناك ارتفاع كبير في المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد ادركت الحكومة ضرورة اجراء توازن فعال ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئية، من اجل تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن التطور الكبير في القطاعات المؤسسية والتقنية والتكنولوجية وإنتشار خدمات الانترنت ووسائل الاتصالات الحديثة.

3. تمكنت القيادة السياسية السنغافورية من تحقيق هذه الاهداف بسياساتها الوطنية ذات الرؤية المستقبلية، التي أستطاعت من خلالها تطوير القطاعات التعليمية والصحية، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحسين جودة الهواء وتوسيع مساحات خضراء جديدة، والمحافظة على التنوع الحيوى، وتعزيز النظافة العامة والطمر الصحي للنفايات واعادة تدويرها من أجل أستدامة البيئة وحمايتها.

4. بالتالي إستطاعت الحكومة السنغافورية بالسياسات الناجحة والمتوازنة وتراكم الخطط والأستراتيجيات التنموية من تحقيق قفزات نوعية وتمكنت من أن تحقق ارتفاع كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في القطاعات كافة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، ما جعل منها واحدة من ابرز الاقتصاديات العالمية الصاعدة واكثرها أستقراراً وتطوراً.